وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Monday, 10 June, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العـامـة للتـواصـل والإعـلام

أخبـار الطاقـة

مستثمرو النفط يتطلعون لانتعاش الأسواق بعد خسارة أسبوعية

الرياض

يتطلع مستثمرو النفط لانتعاش الأسواق في افتتاح تداولات الأسبوع اليوم الاثنين بعد أن تكبد النفط ثالث خسارة أسبوعية، وأغلق الخامان القياسيان برنت والأمريكي على انخفاض عند 79.62 دولارا، و75.53 دولارا للبرميل، مع استمرار المخاوف بشأن الطلب بعد تراجع آمال خفض أسعار الفائدة.

وبرغم تلقي أسعار النفط دعما من أعضاء أوبك+ السعودية وروسيا، مما يشير إلى الاستعداد لوقف زيادات إنتاج النفط مؤقتا أو عكسها. ومع ذلك، انخفض الخام للأسبوع الثالث على التوالي بسبب مخاوف الطلب، مع انخفاض برنت بنسبة 2.5٪ وخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 1.9٪.

وقال وزراء الطاقة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وروسيا أن الضعف في السوق قد يؤدي إلى استمرار المنظمة في تشديد الإمدادات، نقلاً عن التعليقات التي تم الإدلاء بها في مؤتمر سان بطرسبرغ. وتأتي هذه التعليقات بعد أن قالت أوبك+ في اجتماعها الأخير إنها ستحافظ على تخفيضات قدرها 3.6 ملايين برميل يوميًا حتى نهاية عام 2024. لكنها حددت أيضًا خططًا مفصلة لتقليص التخفيضات بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا من أكتوبر 2024 إلى سبتمبر 2025.

في وقت يختبر النفط الدعم عند 70 دولارًا على الرغم من تمديد الخفض - المستويات الرئيسة التي يجب الانتباه إليها للدخول على المكشوف. وعلى الرغم من قرار أوبك+ بتمديد تخفيضات إنتاج النفط، إلا أن أسعار النفط تواصل الانخفاض.

وهناك عدة عوامل تؤثر على أسعار النفط ويستهدف خام غرب تكساس الوسيط حاليًا منطقة 70 دولارًا. وقررت مجموعة أوبك+ تمديد تخفيضاتها الطوعية لإنتاج النفط بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا حتى نهاية عام 2025. لكن هذه الأخبار الإيجابية فشلت في وقف انخفاض أسعار النفط.

ومن المرجح أن يؤدي عدم اليقين هذا إلى تأجيج الضغط الهبوطي المستمر على الأسعار. ويؤثر ضعف الطلب العالمي على أسعار النفط أيضًا. وبعيدًا عن قرار أوبك+، تلعب العوامل الاقتصادية العالمية دورًا أيضًا. ومن المتوقع أن يؤدي الإنتاج القياسي من كندا والبرازيل والولايات المتحدة بشكل خاص إلى زيادة كبيرة في إنتاج النفط العالمي العام المقبل، وفقًا لتوقعات أوبك+.

ويتزامن هذا العرض الإضافي مع ضعف الطلب من الصين وربما الولايات المتحدة بسبب استمرار السياسة النقدية التقييدية. ومن المؤشرات الأخيرة على هذا الطلب الضعيف انخفاض الطلب على النفط الأمريكي بنسبة 1.4% خلال الفترة التي سبقت يوم الذكرى مقارنة بالعام السابق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويتربص خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من الدعم الرئيس عند 72 دولارًا، ويتطلع إلى 70 دولارًا بعد ذلك. وقد دفعت الحركة الهبوطية أسعار خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من منطقة دعم حاسمة حول 72 دولارًا للبرميل. وفي حين أن الانتعاش المحلي ممكن، فإن مجموعة العوامل التي تفضل جانب العرض تشير إلى أن الاتجاه الهبوطي من المرجح أن يستمر.

وارتفعت تكلفة الشحن الدولي مع استعداد الشركات لشحن البضائع لموسم الأعياد في وقت أبكر بكثير من المعتاد، في إشارة إلى الآثار البعيدة المدى الناجمة عن الهجمات في البحر الأحمر. وبلغ متوسط تكلفة شحن حاوية 40 قدمًا بين الشرق الأقصى وشمال أوروبا في غضون مهلة قصيرة، وهو الرقم الأكثر حساسية لأسعار السوق، 4343 دولارًا في الأسبوع الماضي، أي أعلى بثلاث مرات تقريبًا من نفس الفترة من العام الماضي، وفقًا لمتتبع سوق الشحن، زينيتا.

ولم تتجاوز الأسعار بعد الذروة التي شهدتها مباشرة بعد أن بدأت جماعة الحوثي اليمنية المسلحة استهداف السفن في نوفمبر. لكنها تنتعش خلال فترة الهدوء عادة للشحن في أشهر الربيع. وعادة ما تحدث فترة الذروة بين أواخر الصيف والخريف، عندما يبدأ تجار التجزئة في استيراد البضائع لمبيعات الجمعة السوداء في نوفمبر وموسم التسوق في عيد الميلاد.

وقال بيتر ساند، كبير المحللين في شركة زينيتا، التي تزود التجار بالبيانات، إن المستوردين تعلموا بالطريقة الصعبة خلال الوباء أن أفضل طريقة لبناء المرونة في سلاسل التوريد الخاصة بهم هي "التخزين بأسرع ما يمكن".

وفي مواجهة الاقتصاد العالمي الضعيف وزيادة المعروض من السفن في العام الماضي، "كانت خطوط الشحن الرئيسية تشير جميعها إلى أن توقعاتها المالية ستكون ضعيفة للغاية" قبل بدء الهجمات في البحر الأحمر، حسبما قال ماركو فورجيوني، مدير صندوق النقد الدولي في معهد التصدير والتجارة الدولية، الذي يمثل التجار في المملكة المتحدة.

وأضاف أنه من المتوقع الآن أن يستمر الاضطراب في وقت لاحق من العام. وأضاف فورجيوني أنه حتى بعد حل مشكلة البحر الأحمر، فإن "سلاسل التوريد ستكون مختلفة في المستقبل"، حيث أن العولمة مهددة بسبب عدم الاستقرار الجيوسياسي المتكرر. وقال: "سنرى إدارة المخزون في المقدمة بشكل أكبر".

ومن الجدير بالملاحظة أن صادرات الولايات المتحدة من الإيثانول ارتفعت في أبريل. وأشارت كارين براون من كانبوك إلى أن صادرات الولايات المتحدة من الإيثانول في أبريل والتي بلغت 811 مليون لتر (214 مليون جالون) كانت ثاني أعلى صادرات لأي شهر على الإطلاق وارتفعت بنسبة 51٪ عن متوسط 3 سنوات في أبريل. وشكلت كندا 29% والمملكة المتحدة 16% والهند 9%، مع سجل شهري ضخم لصادرات الإيثانول الأمريكية إلى المملكة المتحدة.

وتتلقى أسعار الغاز الطبيعي الدعم من الحرارة حتى بعد أن أعلنت إدارة معلومات الطاقة عن ضخ أعلى من المتوقع. وقالت إدارة معلومات الطاقة إن الغاز العامل في المخزون بلغ 2893 مليار قدم مكعب اعتبارًا من يوم الجمعة 31 مايو 2024، وفقًا لتقديرات إدارة معلومات الطاقة.

ويمثل هذا زيادة صافية قدرها 98 مليار قدم مكعب عن الأسبوع السابق. وكانت المخزونات أعلى بمقدار 373 مليار قدم مكعب عن العام الماضي في هذا الوقت و581 مليار قدم مكعب أعلى من متوسط الخمس سنوات البالغ 2312 مليار قدم مكعب. عند 2893 مليار قدم مكعب، يتجاوز إجمالي الغاز العامل النطاق التاريخي لمدة خمس سنوات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي محركات أسواق النفط، قالت مصادر إن شركة أرامكو السعودية تجري محادثات حول الغاز الطبيعي المسال مع شركات أمريكية تيلوريان، ونيكست ديكيد، وتأتي مشروعات الغاز الطبيعي المسال في الوقت الذي تسعى فيه الشركة السعودية إلى تعزيز تجارة الغاز وإنتاجه.

وازدهر إنتاج الغاز الأمريكي على مدى العقد الماضي مع تنافس شركات النفط الكبرى ومنافسي أرامكو مثل قطر للطاقة على بناء عدة مشروعات لتصدير الغاز إلى أوروبا وآسيا.

وتجري عملاقة الطاقة محادثات مع شركة تيلوريان لشراء حصة في مصنع درفتوود للغاز الطبيعي المسال الذي تبلغ طاقته 27.6 مليون طن متري سنويًا بالقرب من بحيرة تشارلز بولاية لويزيانا. وقالت المصادر إن مسؤولي أرامكو زاروا الموقع ثلاث مرات هذا العام، بما في ذلك مع مسؤولين تنفيذيين من شركة وودساید الأسترالية في إحدى تلك المناسبات.

وتجري أرامكو أيضًا محادثات مع شركة الغاز الطبيعي المسال الأمريكية نيكست ديكيد لاتفاقية طويلة الأجل لشراء الغاز من وحدة معالجة خامسة مقترحة في منشأتها في ريو جراندي البالغة قيمتها 18 مليار دولار.

وتسعى أرامكو إلى تعزيز مكانتها في سوق الغاز الطبيعي المسال، الذي من المتوقع أن ينمو عالميًا بنسبة 50% بحلول عام 2030، خاصة في الولايات المتحدة، حيث من المتوقع أن تتضاعف طاقة الغاز الطبيعي المسال تقريبًا خلال السنوات الأربع المقبلة.

وقال كوشال راميش، نائب رئيس شركة ريستاد إنرجي لأبحاث الغاز الطبيعي المسال، إن الاستثمار في أرامكو يمكن أن يوفر التحول الذي تحتاجه شركة دريفتوود للغاز الطبيعي المسال. ولا تتأثر شركة دريفتوود بتوقف الرئيس بايدن مؤقتًا عن مشاريع تصدير الغاز الطبيعي المسال، حيث أن لديها بالفعل تصريحًا من وزارة الطاقة لتصدير الغاز فائق التبريد الخاص بالمحطة المقترحة إلى البلدان التي ليس لديها اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة.

وفي مارس، ذكرت مصادر أن أرامكو تجري محادثات للاستثمار في مشروع بورت آرثر التابع لشركة سيمبرا للبنية التحتية في تكساس. كما أنها تتنافس مع شركة شل لشراء أصول شركة بافيليون للطاقة لتجارة الغاز الطبيعي المسال المملوكة لشركة تيماسيك.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

المملكة تخفض سعر البيع الرسمي لنفطها الرئيسي لآسيا في يوليو

الرياض

حددت السعودية سعر البيع الرسمي لخامها العربي الخفيف الرئيسي لآسيا عند + 2.40 دولار مقابل متوسط عمان/دبي لشهر يوليو، وفقاً لقائمة الأسعار التي تلقاها عملاء شركة أرامكو السعودية، ويمثل ذلك خفضا قدره 50 سنتاً للبرميل عن سعر البيع الرسمي لشهر يونيو، وهو أول خفض في خمسة أشهر ويقترب من الحد الأدنى لتوقعات السوق.

وأظهرت القائمة أن أسعار البيع الرسمية لخامات الخام الأخرى التي تبيعها للعملاء الآسيويين انخفضت بما يتراوح بين 40 و60 سنتا، وتوقعت مصادر في مجال التكرير أن تقوم شركة النفط الحكومية العملاقة أرامكو السعودية بخفض أسعارها في آسيا بسبب انخفاض معايير خام الشرق الأوسط وضعف هوامش الربح للمصافي الآسيوية.

ويسلط التخفيض المحتمل للأسعار في آسيا، التي تمثل 82% من صادرات النفط السعودية، الضوء على الضغوط التي يواجهها المنتجون في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وسط نمو قوي في الإمدادات من خارج أوبك واقتصاد عالمي يواجه رياحا معاكسة.

واتفقت أوبك على تمديد معظم تخفيضاتها العميقة في إنتاج النفط حتى عام 2025 في اجتماعها في الثاني من يونيو، حيث تسعى لدعم السوق في مواجهة نمو الطلب الفاتر وارتفاع الإنتاج الأمريكي. وقد قررت الدول المجتمعة تمديد تخفيضات الإنتاج التطوعية الإضافية، البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا، والتي أُعلن عنها في شهر أبريل من عام 2023م، حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2025.

وعلاوةً على ذلك، اتفقت الدول المجتمعة على تمديد التخفيضات التطوعية الإضافية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا، التي أُعلن عنها في شهر نوفمبر من عام 2023م، حتى نهاية شهر سبتمبر من عام 2024م. وسيتم، بعد ذلك، إعادة كميات هذا التخفيض، البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا، تدريجياً، على أساس شهري، حتى نهاية سبتمبر من عام 2025م، بهدف دعم استقرار السوق، علماً بأنه يمكن إيقاف هذه الزيادة الشهرية، أو عكسها، وفقًا لمستجدات السوق.

وتم الاتفاق على مستويات الإنتاج مع إعادة كميات الخفض التطوعي لشهر نوفمبر 2023م فقط، الذي سيتم تطبيقه اعتبارا من شهر أكتوبر 2024م حتى شهر سبتمبر 2025م، وتم زيادة مستوى الإنتاج المطلوب لدولة الإمارات العربية المتحدة بمقدار 300 ألف برميل يوميا، وسيتم تطبيق هذه الزيادة تدريجيًا اعتباراً من شهر يناير 2025م حتى نهاية شهر سبتمبر 2025.

وحددت أرامكو أيضًا سعر البيع الرسمي العربي الخفيف إلى شمال غرب أوروبا عند 3.10 دولارًا أمريكيًا مقابل خام برنت، وهو ارتفاع قدره دولار واحد للبرميل اعتبارًا من يونيو، وفقًا للوثيقة. ورفعت أسعار البيع الرسمية لكل من شمال غرب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط بمقدار دولار واحد للبرميل في جميع المجالات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط العربي الخفيف

وبالنسبة للمشترين في الولايات المتحدة، تم تحديد سعر البيع الرسمي للنفط العربي الخفيف عند 4.75 دولارًا أمريكيًا، وأظهرت الوثيقة أن جميع عروض البيع الرسمية لشهر يوليو للولايات المتحدة لم تتغير عن مستويات يونيو. وتحدد أرامكو أسعار خامها بناء على توصيات العملاء وبعد حساب التغير في قيمة نفطها خلال الشهر الماضي، على أساس العائدات وأسعار المنتجات.

وحددت أسعار البيع الرسمية للخام السعودي اتجاه الأسعار الإيرانية والكويتية والعراقية، مما أثر على حوالي 9 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام المتجه إلى آسيا.

وتسعى شركة أرامكو السعودية، إحدى أكبر شركات الطاقة والكيميائيات المتكاملة في العالم، جاهدة لتوفير طاقة موثوقة وأكثر استدامة وبأسعار معقولة للمجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتحقيق القيمة لمساهميها عبر دورات الأعمال من خلال المحافظة على ريادتها في إنتاج النفط والغاز ومكانتها الرائدة في مجال الكيميائيات، وبهدف تحقيق القيمة من خلال سلسلة منتجات الطاقة وتنمية محفظتها بشكل مربح.

وتتمتع أرامكو السعودية بعدد من المزايا التنافسية، منها على سبيل المثال لا الحصر، كونها تنتج أحد أقل أنواع النفط الخام من حيث كثافة الانبعاثات الكربونية الصاحبة لأعمال قطاع التنقيب والإنتاج في أرامكو السعودية مقارنة بكبار منتجي النفط، علاوة على تمتع الشركة بحق تشغيل منفرد وطويل المدى لموجودات تنقيب وإنتاج عالية الجودة ومتمركزة في مناطق متقاربة.

وذلك بالإضافة إلى حقوق التنقيب الحصرية في احتياطيات المملكة الكبيرة من النفط والغاز، وإلى جانب ذلك فمن المميزات التي تحظى بها الشركة انخفاض تكاليف الإنتاج ومعدلات نضوب منخفضة نسبياً ورغم أن جميع هذه المزايا أدت إلى تعزيز مكانة أرامكو السعودية، إلا أن الشركة تعمل بجد أيضا لتجنب تقلبات المستقبل، وفي عام 2023 زادت الشركة حجم برنامجها الرأسمالي عن طريق الاستثمار في تطوير المشاريع القائمة والجديدة.

وفي قطاع التنقيب والإنتاج بلغ إجمالي إنتاج أرامكو السعودية من المواد الهيدروكربونية خلال الربع الأول 12.4 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم، بما يعكس سلامة أعمالها وموثوقيتها ومرونتها التشغيلية الفريدة. وفي يناير 2024، وجهت الحكومة أرامكو السعودية بالمحافظة على الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند مستوى 12.0 مليون برميل في اليوم، ولن يكون لهذا التوجيه أي تأثير على المشاريع المعلنة على المدى القريب بما في ذلك مشروع تطوير حقل الدمام، وزيادة إنتاج النفط الخام في المرجان، والبري، والظلوف.

وسيتم استخدام الإنتاج من هذه المشاريع للمحافظة على الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة بمعدل 12.0 مليون برميل في اليوم، مما يوفر المرونة التشغيلية المطلوبة لزيادة الإنتاج ويعزز القدرة الفريدة التي تتسم بها أرامكو السعودية في الاستجابة السريعة لظروف السوق المتغيرة. وتشمل أهم التطورات في هذه المشاريع خلال الربع الأول استمرار الأعمال الإنشائية في مشروع تطوير حقل الدمام، الذي يتوقع أن يزيد إنتاج النفط الخام في عام 2024 بمقدار 25 ألف برميل في اليوم، و50 ألف برميل في اليوم في عام 2027. تجري أعمال الشراء والإنشاء في مشروعي زيادة إنتاج النفط الخام في حقلي المرجان والبري المتوقع أن يبدأ تشغيلهما بحلول عام 2025 وأن تؤدي إلى زيادة إنتاج النفط الخام بمقدار 300 ألف برميل في اليوم من حقل المرجان، و250 ألف برميل في اليوم من حقل البري.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأحرزت الأعمال الهندسية والإنشائية تقدما في مشروع زيادة إنتاج النفط الخام في حقل الظلوف، حيث يتوقع أن تتم معالجة 600 ألف برميل في اليوم من النفط الخام من حقل الظلوف عبر مرفق معالجة مركزي بحلول عام 2026.

وتمشياً مع إستراتيجية الشركة لزيادة إنتاج الغاز بأكثر من 60٪ بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات الإنتاج في عام 2021، رهنا بحجم الطلب المحلي، ولتطوير أعمال عالمية متكاملةً للغاز الطبيعي المسال، حققت أرامكو السعودية عددا من أهم التطورات في الربع الأول، منها الإعلان عن إضافة 15 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام ومليارى برميل من المكثفات كاحتياطيات مؤكدة في حقل الجافورة غير التقليدي.

وتواصلت أعمال التصميم والشراء والإنشاء في معمل الغاز في الجافورة ضمن مشروع تطوير حقل الغاز غير التقليدي في الجافورة والمتوقع أن يبدأ إنتاجه في عام 2025 وأن يساهم في زيادة شحنات الغاز الطبيعي تدريجياً لتصل إلى معدل مستدام يبلغ 2.0 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم بحلول عام 2030.

وتواصلت أعمال الشراء والإنشاء في معمل الغاز في رأس تناقيب ضمن برنامج تطوير حقل المرجان، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل المعمل بحلول عام 2025 والذي سيساهم في زيادة طاقة المعالجة بواقع 2.6 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من حقلي المرجان والظلوف.

وأرست عقود أعمال الهندسة والشراء والإنشاء بقيمة 28.9 مليار ريال (7.7 مليار دولار) لتوسيع معمل الغاز في الفاضلي الذي سيساهم في زيادة طاقة المعالجة بواقع 1.5 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم بحلول عام 2027.

واتمت الشركة الاستحواذ على حصة أقلية في مد أوشن التي استحوذت فيما بعد على حصص في مجموعة من مشاريع الغاز الطبيعي المسال الأسترالية المتكاملة.

في وقت ارتفعت واردات آسيا من النفط الخام إلى أعلى مستوياتها في 12 شهرا في مايو، مدفوعة بالقوة من الهند حيث أن ثاني أكبر مشتر في المنطقة في طريقها لتحقيق وصول قياسي. ومن المتوقع أن تصل أكبر منطقة مستوردة للخام في العالم إلى 27.81 مليون برميل يوميًا، ارتفاعًا من 26.89 مليون برميل يوميًا في أبريل.

ويمثل ذلك زيادة قدرها 920 ألف برميل يوميا على أساس شهري، حيث تمثل الهند الجزء الأكبر من الزيادة، حيث من المتوقع أن ترتفع الواردات إلى أعلى مستوى على الإطلاق عند 5.26 مليون برميل يوميا، بزيادة 710 آلاف برميل يوميا من 4.55 مليون برميل يوميا في أبريل.

وعلى النقيض من القوة في الهند، واصلت واردات الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، اتجاهها الأضعف، حيث من المتوقع أن يصل عدد الوافدين في مايو إلى 10.72 مليون برميل يوميًا، بانخفاض من 10.93 مليون برميل يوميًا في أبريل، وهو أدنى مستوى على أساس يومي منذ يناير.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«أرامكو» تعلن تفاصيل توزيع التخصيص النهائي لطرح 1.545 مليار سهم

الرياض

أعلنت شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، أنه وفقًا للتخصيص النهائي للطرح المسوق بالكامل لـ 1.545 مليار سهم، والذي تم بموجبه تخصيص غالبية الأسهم المخصصة لشريحة المؤسسات المكتتبة في الطرح لمستثمرين خارج المملكة بتاريخ 9 يونيو 2024م، حيث تمتلك فئات من الجمهور أسهمًا في الشركة وهم المستثمرون من المؤسسات الدولية بنحو 0.73 % من الأسهم المُصدرة، والمستثمرون من المؤسسات المحلية بنحو 0.89 % من الأسهم المُصدرة، والأفراد بنحو 0.76 % من الأسهم المُصدرة، وتشكّل نسبة ملكية باقي المساهمين في الشركة، بما في ذلك حكومة المملكة نحو 97.62 % من الأسهم المُصدرة. ويشمل المستثمرون من المؤسسات الدولية والمحلية المؤسسات التي قامت بشراء أسهم في الشركة من خلال الطرح العام الأولي، أو الطرح، أو من خلال شراء أسهم مباشرة من خلال السوق بعد إتمام الطرح العام الأولي، ويشمل المستثمرين الأفراد الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص من ذوي الملاءة المالية العالية باستثناء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من الأشخاص الذين عادة ما يعتبرون من الأشخاص المطلعين، الذين قاموا بشراء أسهم في الشركة من خلال الطرح العام الأولي، أو الطرح، أو من خلال شراء أسهم مباشرة من خلال السوق بعد إتمام الطرح العام الأولي.

وأوضحت أرامكو أن ملكية باقي أسهم الشركة، فهي تشمل؛ الأسهم المملوكة من الحكومة، والأسهم التي اشترتها الشركات المملوكة من الحكومة أو التابعة أو المرتبطة بالحكومة، أو الأسهم التي تم تحويلها لها، والأسهم المملوكة من قبل التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من الأشخاص الذين عادة ما يعتبرون من الأشخاص المطلعين، و163.758.663 سهمًا مملوكة كأسهم خزينة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

نيوزيلندا تعتزم رفع حظر التنقيب البحري عن النفط والغاز

تمضي حكومة نيوزيلندا قدما في خططها لرفع الحظر على التنقيب عن النفط في البحار، مشيرة إلى تحديات أمن الطاقة نتيجة التناقص "السريع" في احتياطيات الغاز الطبيعي.
قال وزير الموارد شين جونز، في بيان اليوم الأحد إن الغاز "حاسم" للاقتصاد خلال فترات ذروة الطلب على الكهرباء، وعندما ينخفض توليد الكهرباء من المصادر المتقطعة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية.

تعهدت إدارة رئيس الوزراء كريستوفر لوكسون باستئناف التنقيب عن النفط والغاز في مياه البحر بعد انتخابات أكتوبر الماضي. وفي الوقت نفسه يحاول المسؤولون أيضا تسريع بناء محطات الطاقة المتجددة.

ووفقا للبيان، سيجري اقتراح نهاية الحظر في تعديلات قانون المعادن المكتشفة في الأراضي التابعة شرفيا للتاج البريطاني، التي ستقدم إلى البرلمان في النصف الثاني من عام 2024.

انتقدت كلوي سواربريك، زعيمة الحزب الأخضر، هذه الخطوة، قائلة إن رفع الحظر هو خطوة "كبيرة" إلى الوراء وسط "أزمة مناخية".

وأوقفت نيوزيلندا تصاريح التنقيب عن النفط والغاز البحري في عام 2018 في عهد رئيسة الوزراء آنذاك جاسيندا أرديرن، لكنها استمرت في السماح بمشاريع التنقيب البرية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"أرامكو" و"الأهلي" و"الراجحي" و"الكهرباء" بين أقوى 10 شركات في المنطقة

الاقتصادية

حلت شركات أرامكو السعودية والبنك الأهلي ومصرف الراجحي وكهرباء السعودية بين أقوى 10 شركات في المنطقة، وذلك فقا لـ "فوربس الشرق الأوسط" التي كشفت تراجع مبيعات أكبر 100 شركة عامة في المنطقة بنحو بـ 5.1 % خلال 2023 لتبلغ تريليون دولار، فيما تراجع صافي أرباحها 13.5 % إلى 240.2 مليار دولار، ومجموع القيم السوقية 4.4 % إلى 3.6 تريليون دولار حتى أبريل 2024.

وأوضحت المجلة أن فريق البحث جمع البيانات من القوائم المالية المجمعة، وأسواق المال في دول المنطقة، وأن تصنيفها كان وفقا لمعايير المبيعات، والأصول، والأرباح، إضافة إلى القيم السوقية التي حسبت بناء على إغلاقات الأسواق بتاريخ 26 أبريل الماضي. وحصلت الشركات التي تساوت في إجمالي النقاط على الترتيب نفسه. كما استبعدت الشركات التي لم تفصح عن قوائمها المالية بنهاية الربع الأول.

ولا يزال قطاع البنوك والخدمات المالية الأكثر تمثيلا في القائمة بـ 45 مصرفا بلغت إيراداتها 223.5 مليار دولار، وإجمالي أصول 3.3 تريليون دولار. فيما تعمل 6 شركات من أصل أقوى 10 شركات عامة عبر قطاع البنوك والخدمات المالية.

وحل قطاع الاتصالات في المركز الثاني بـ 9 شركات، والصناعة في المركز الثالث بـ 7 شركات على التوالي. بينما ظل قطاع الطاقة، ممثلا بـ 5 شركات، الأكثر ربحية بإجمالي أرباح بلغ 127.5 مليار دولار، بفضل أرامكو التي هيمنت على صدارة القائمة بإجمالي أصول 660.8 مليار دولار، وقيمة سوقية 1.9 تريليون دولار.

ورغم التحديات الاقتصادية التي اعتادت عليها الشركات حول العالم خلال 2023، ضمت قائمة العام الحالي 6 وافدين جدد: علم وأديس السعوديتان وأدنوك للغاز، وبروج، وبيورهيلث القابضة، وأدنوك للإمداد من الإمارات. بينما خرجت سابك التي حلت ثانية العام الماضي، إلى جانب شركات أخرى من قائمة 2024، بعد تكبدها خسائر بـ 102.5 مليون دولار في 2023، مقارنة بأرباح بلغت 6.3 مليار دولار في 2022.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شركة أرامكو تسجل ثاني أكبر الصفقات الخاصة في تاريخ الأسهم السعودية

الاقتصادية

سجلت صفقات أرمكو السعودية الخاصة بالطرح الثانوي، خلال تداولات اليوم، ثاني أكبر الصفقات الخاصة في تاريخ سوق الأسهم السعودية.

وبحسب وحدة التحليل المالي في صحيفة "الاقتصادية"، بلغت قيمة الصفقات 42.1 مليار ريال تمت على 1.54 مليار سهم وبعدد 1231 صفقة، وعادلت 0.64 % من أسهم الشركة المصدرة.

ورفعت الصفقة عدد الصفقات الخاصة المليارية إلى 25 صفقة، بحسب البيانات التاريخية المتوافرة منذ بدء الإعلان عن الصفقات الخاصة مطلع 2011.

وتعد صفقة "سابك" التي تمت خلال يونيو 2020 أكبر الصفقات الخاصة في تاريخ السوق البالغة 259.13 مليار ريال، وتعود إلى شراء شركة أرامكو السعودية الحصص التي يمتلكها صندوق الاستثمارات العامة في "سابك" وتشكل 70 % من أسهم الشركة.

وبفضل صفقات أرامكو السعودية اليوم، فإن قيمة أكبر 10 صفقات خاصة في تاريخ السوق ارتفعت إلى 338.7 مليار ريال، تمثل صفقة سابك 76 %، فضلا عن صفقة أرامكو التي تمثل 12 % من قيمة الصفقات العشر الضخمة في تاريخ السوق.

في المرتبة الثالثة، جاءت صفقات "إس تي سي" التي تمت خلال ديسمبر 2021 بقيمة 10.81 مليار ريال، وتعود إلى بيع صندوق الاستثمارات العامة جزء من حصته في الشركة عبر طرح ثانوي، وبلغت قيمته حينها 12 مليار ريال.

وتأتي بعد ذلك صفقة تعود إلى البنك السعودي الفرنسي بقيمة بلغت حينها 5.76 مليار ريال، المتمثلة في بيع بنك "كريدي أجريكول" نحو 195.3 مليون سهم لمصلحة شركة المملكة القابضة كانت تملكها في البنك السعودي الفرنسي.

ومثلت صفقات "أرامكو" خلال تعاملات اليوم نحو 98.2 % من إجمالي تداولات السوق الرئيسة البالغة نحو 53.9 مليار ريال، وهي من بين أكبر تداولات يومية في تاريخ السوق.

وأغلق سهم أرامكو السعودية عند مستوى 28.6 ريال بنهاية تعاملات اليوم، بارتفاع 1.1 %، فيما يعد إغلاق اليوم أعلى بنحو 5 % عن سعر الطرح الثانوي البالغ 27.25 ريال.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ووود ماكنزي: تحولات الطاقة لا تسير بسلاسة بفعل التوترات الجيوسياسية

الاقتصادية

توقعت شركة "ووود ماكنزي" الدولية للطاقة، أن العالم سيستمر في الاعتماد على الهيدروكربونات في المستقبل المنظور، بحسب أحدث تقرير للشركة.

وأشارت إلى أن التقلبات الجيوسياسية والتركيز الأخير على أمن إمدادات الطاقة، جعل التحول في مجال الطاقة لا يسير بسلاسة كما كان متوقعا.

ويقول مختصون ومحللون نفطيون، إن الطلب الأمريكي الذي كان من المتوقع على نطاق واسع أن يرتفع مع اقتراب موسم القيادة في عطلة يوم الذكرى، لم يحقق النمو المتوقع.

وأوضحوا أن الأسواق الاستهلاكية غير قادرة على نطاق واسع على استيعاب الإنتاج الزائد في منشآت التكرير في الولايات المتحدة، حيث تراكمت المنتجات النفطية المكررة بعد إنتاج النفط الخام.

في سياق متصل، قال لـ"الاقتصادية" جوتفريد شتنير العضو المنتدب لاتحاد وسط أوروبا للغاز، إن معنويات السوق الأوسع تتمحور بقوة في الآمال بتخفيض أسعار الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي، إذ تضع الأسواق احتمالات بنسبة 70 % لخفض ربع نقطة واحدة على في سبتمبر المقبل .

فيما أوضح لـ"الاقتصادية" روس كيندي العضو المنتدب لشركة " كيو إتش إيه " لخدمات الطاقة، أنه بعد سنوات من محاولة تعزيز أسعار النفط الخام العالمية باستخدام حدود الإنتاج الطوعية، تستعد أوبك +، للتخلص التدريجي من حدود الإنتاج الطوعية التي أبقت 2.2 مليون برميل يوميا خارج خطوط الإمداد العالمية.

وأشار إلى أن أوبك + أكدت للأسواق أن الإلغاء التدريجي سيعتمد على البيانات، لكن أسواق الطاقة لا تزال مترددة في احتمال زيادة المعروض في أسواق البرميل العالمية، ما دفع أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوياتها منذ فبراير.

من ناحيته، ذكر لـ"الاقتصادية" دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة "تكنيك جروب"، أن الاجتماع الأخير لتحالف أوبك+ سيكون له تأثير طويل وواسع على الأسواق، حيث تم الاتفاق على تمديد معظم تخفيضات الإمدادات حتى عام 2025، ومع ذلك سمحت المجموعة بإلغاء التخفيضات الطوعية من 8 دول أعضاء تدريجيا بدءا من أكتوبر.

وأشار إلى أنه بحلول ديسمبر المقبل، يتوقع أن يعود أكثر من 500 ألف برميل يوميا إلى السوق، مع عودة إجمالي 1.8 مليون برميل يوميا بحلول يونيو 2025.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

المجلس الوزاري الخليجي: حقل الدرة ملكية مشتركة بين السعودية والكويت فقط

الاقتصادية

قال المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج إن حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة المحاذية للمنطقة المقسومة السعودية - الكويتية، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين السعودية والكويت فقط.

وأكد خلال دورته 160 التي انعقدت في الدوحة اليوم، أن البلدين لهما وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة، وفقا لأحكام القانون الدولي واستنادا إلى الاتفاقيات المبرمة والنافذة بينهما.

وأكد على رفضه القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل أو المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بحدودها المعينة بين السعودية والكويت.

تعزيز العمل المشترك

وجه المجلس الوزاري بسرعة استكمال تنفيذ جهود تنفيذ رؤية خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك، التي اعتمدها المجلس الأعلى في دورته (36) في ديسمبر 2015.

وأكد المجلس على الاستمرار في تعزيز التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء وصولا إلى تطبيق قرارات المجلس الأعلى فيما يتعلق بإنهاء متطلبات استكمال الاتحاد الجمركي بنهاية 2024، وتطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجالات السوق الخليجية المشتركة.

واطلع المجلس الوزاري على نتائج الاجتماع الأول للجنة التحريات المالية المتضمنة أهداف اللجنة واختصاصاتها. واعتمد المجلس الوزاري دليل التحفيز العقاري بدول مجلس التعاون، ودليل تقييم مرونة المدن في مجال الإسكان بدول مجلس التعاون، كدليلين استرشاديين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«أوبر»: نعمل على زيادة المركبات الكهربائية في السعودية

الشرق الأوسط

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة «أوبر» للنقل التشاركي، دارا خسروشاهي، أن الشركة تسعى للعمل مع الجهات المعنية في السعودية، بهدف تمكين مزيد من السائقين من التحول إلى استخدام المركبات الكهربائية.

وقال خسروشاهي، في حوار مع «الشرق الأوسط» بمناسبة زيارته الرياض، إنه «يجب معالجة تحديين أساسيين في هذا الإطار، يتمثلان في تكلفة المركبات الكهربائية والوصول إلى خيارات الشحن»، مشدداً على أن السعودية تمثل سوقاً مهمة بالنسبة لـ«أوبر» منذ إطلاق عملياتها قبل 10 سنوات، مما جعلها واحدة من «أكبر أسواقنا». وأضاف: «أطلقنا خدمة مميزة أولى من نوعها في المملكة، لتقديم الوصول إلى تجربة نقل سلسة للمسافرين والسياح وخفض استخدام المركبات الشخصية، بالتعاون مع الخطوط الحديدية السعودية (سار)».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

طرح «أرامكو» يرفع سيولة السوق السعودية إلى 14 مليار دولار

الشرق الأوسط

ارتفعت السيولة في السوق السعودية إلى 54 مليار ريال (14.4 مليار دولار) بنهاية تداولات اليوم الأحد، وذلك بعد إدراج حصة إضافية من أسهم «أرامكو» بلغت قيمتها 42.1 مليار ريال (11.2 مليار دولار). وزادت السيولة منذ بداية العام بنسبة 71 في المائة، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.
وتأتي قيمة السيولة في المرتبة الثانية من حيث الحجم بعد صفقة شراء «أرامكو» لحصة 70 في المائة من أسهم شركة «سابك» في يونيو (حزيران) 2020، بقيمة 295.13 مليار ريال (69 مليار دولار).

وضخّت 1231 صفقة خاصة جرى تنفيذها على أسهم «أرامكو» صباح اليوم، سيولة قدرها 42.1 مليار ريال (11.2 مليار دولار) في السوق السعودية؛ 9 صفقات منها تجاوزت قيمتها المليار ريال (266.6 دولار).

وصعد سهم «أرامكو» بأكثر من واحد في المائة عند 28.60 ريال، وسط تداولات بلغت نحو 1.73 مليار سهم، وبقيمة 47.4 مليار ريال (12.6 مليار دولار).

وقال الرئيس الأول لإدارة الأصول في شركة «أرباح المالية» محمد الفراج لـ«الشرق الأوسط»، إن السوق المالية السعودية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم التداول خلال عام 2024، حيث بلغ حجم التداول منذ بداية العام حتى في إغلاق يوم الأحد نحو 942 مليار ريال، مقارنة بـ531 مليار ريال حققتها السيولة في الفترة نفسها من عام 2023، بزيادة قدرها 77 في المائة.

وتوقع الفراج استمرار نمو حجم التداول في السوق المالية السعودية خلال النصف الثاني من عام 2024، ليصل حجم التداولات إلى ما يقارب تريليون ريال، بمتوسط حجم تداول يومي 10 مليارات ريال، بداية من شهر يوليو (تموز) من العام الجاري. وشهدت السوق السعودية خلال الأسبوعين الماضيين 5 طروحات أولية جديدة، بالإضافة إلى الطرح العام الثانوي لشركة «أرامكو». وأوضح الفراج أن هذه الطروحات أدت إلى سحب كميات كبيرة من السيولة الموجودة في السوق، مما أدى إلى انخفاض أحجام التداول في بعض الأسهم، خاصة الأسهم الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى القطاع المصرفي.

وأضاف أن السيولة في السوق السعودية تتأثر بعدة عوامل أخرى، منها: تقلبات أسعار النفط، ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة، والأدوات الاستثمارية الخارجية عالية المخاطر، ومعدلات النمو الاقتصادي، والتوترات الجيوسياسية.
كما أفاد الفراج بأن السيولة في السوق المالية السعودية تواجه بعض التحديات، تتمثل في سحب الطروحات الأولية لهذه السيولة، خصوصاً إذا تمت في توقيت واحد، بالإضافة إلى تقلبات أسعار النفط، وانخفاض النشاط في بعض القطاعات، ونقص الأدوات الاستثمارية، وهجرة الأموال من خلال هيكلة منتجات وأدوات استثمارية خارجية عالية المخاطر.

ورغم هذه التحديات، فإن التوقعات تشير إلى استمرار نمو السوق المالية السعودية خلال النصف الثاني من عام 2024.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العراق: تقدم في المفاوضات مع إقليم كردستان بشأن صادرات النفط

اقتصاد الشرق

أكد وزير النفط العراقي حيان عبد الغني، وجود تقدم في المفاوضات بين بغداد وإقليم كردستان العراق بشأن تصدير النفط.

وتابع الوزير في تصريح لوسائل إعلام محلية نقلته وكالة الأنباء العراقية، أن البلاد تبحث عن مصادر أخرى لإيصال النفط العراقي إلى الأسواق العالمية"، مضيفاً أن البلاد كانت تصدر 400 ألف برميل يومياً عبر ميناء جيهان التركي قبل توقفه، مشدداً على أن بغداد تجري مفاوضات مع تركيا لاستئناف تصدير النفط عبر الميناء.

كانت الحكومة العراقية دعت الشركات العالمية ووزارة الثروات الطبيعية في إقليم كردستان العراق، لاجتماع "بأسرع وقت" للتوصل إلى اتفاق بشأن تسريع الإنتاج واستئناف تصديره.

تعود الأزمة بين بغداد والإقليم إلى فبراير 2022، عندما قضت المحكمة الاتحادية بعدم دستورية قانون النفط والغاز في إقليم كردستان العراق، وبأن وزارة النفط هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن جميع العمليات النفطية في البلاد.

وفي أواخر يونيو 2022، أعلنت شركة "شلمبرجير" الأميركية لخدمات حقول النفط عن تجميد نشاطها في الإقليم بعد أيام من إجراء مماثل اتخذته نظيرتها "بيكر هيوز" تنفيذاً لقرار صادر عن المحكمة الاتحادية العليا في البلاد. وجاء انسحاب الشركات الدولية في أعقاب خطاب من شركة النفط الوطنية العراقية بتاريخ 12 يونيو 2022 تطالب فيه الشركات بتنفيذ قرار المحكمة بشأن النفط المُنتج في الإقليم.

فشلت الحكومة الاتحادية والمسؤولون الأكراد في مارس 2023 في التوصل إلى اتفاق على استئناف ضخ نحو 400 ألف برميل يومياً من صادرات النفط من ميناء تركي، وتوقفت التدفقات عبر خط أنابيب يمتد من شمال العراق إلى ميناء جيهان التركي، لا سيما بعد فوز العراق بقضية تحكيم ضد تركيا في غرفة التجارة الدولية، إذ دفعت الحكومة بأنه يجب على أنقرة عدم السماح بتصدير النفط الكردي من ميناء جيهان دون موافقة بغداد، وتضمن القرار حكماً بدفع تركيا مبلغ 1.5 مليار دولار إلى العراق تعويضاً عن نقل النفط دون موافقة بغداد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

توقعات استثمارات النفط والغاز حسب المنطقة بحلول 2030.. ما الأكثر إنفاقًا؟

تتّجه توقعات استثمارات النفط والغاز للنمو في جميع مناطق العالم حتى عام 2030، لكن أوروبا ستظل الأقل إنفاقًا على أنشطة الاستكشاف والإنتاج، في حين ستهيمن الأميركتان على مشهد الإنفاق العالمي، إلى جانب مساهمات متفاوتة في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا.

واشتدت الحاجة إلى تعزيز الاستثمار في مشروعات النفط والغاز، خلال السنوات المقبلة، مع زيادة المخاوف المتصلة بأمن الطاقة وإمداداتها خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية المتدة للعام الثالث على التوالي.

وأظهر تقرير تحليلي حديث -حصلت وحدة أبحاث الطاقة على نسخة منه ومقرها واشنطن- ارتفاع استثمارات النفط والغاز العالمية في قطاع المنبع (الاستكشاف والإنتاج) بنسبة 12% على أساس سنوي أو ما يعادل 64 مليار دولار ليسجل 577 مليار دولار في عام 2023، وهو أعلى مستوى منذ عام 2014.

وتوقّع التقرير ارتفاع الإنفاق الرأسمالي على أنشطة المنبع في عام 2024، بنسبة 4.5% أو ما يعادل 26 مليار دولار ليصل الإجمالي إلى 603 مليارات دولار للمرة الأولى خلال عقد.

كما رجّح التقرير ارتفاع هذه الاستثمارات بنسبة 22% أو ما يعادل 135 مليار دولار، لتصل إلى 738 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030، لضمان أمن الإمدادات عالميًا.

استثمارات النفط والغاز في الأميركيتين

من المتوقع أن يأتي 60% أو أكثر من النمو المتوقع في الإنفاق الرأسمالي على أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز حتى نهاية العقد من الأميركيتين، بحسب التقرير المشترك الصادر عن منتدى الطاقة الدولي ومنصة "إس آند بي غلوبال كومودیتي إنسايتس". ورغم أن أميركا الشمالية ستكون المحرك الأكبر في نمو استثمارات النفط والغاز العالمية حتى 2030، لكن أميركا اللاتينية ستؤدي دورًا متزايدًا في نمو المعروض من خارج أوبك وخاصة بالنسبة للنفط الخام التقليدي، مدفوعة بالتوسعات المخطط لها في البرازيل وغايانا.

يوضح الرسم التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- تطور استثمارات النفط والغاز العالمية منذ عام 2014 وتوقعاتها حتى عام 2030

وإذا تحقّقت جميع مشروعات الإنتاج التي تمت الموافقة عليها في أميركا اللاتينية؛ فمن المتوقع نمو إنتاج القارة بنحو 2.2 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2030، ما يمثل أكثر من ثلث توقعات الإنتاج العالمية لجميع المشروعات التي حصلت على الموافقات والتي تبلغ قدرتها الإنتاجية 6 ملايين برميل يوميًا.

من المتوقع ارتفاع استثمارات النفط والغاز في أميركا الشمالية إلى 282 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030، مقارنة بنحو 205 مليارات دولار متوقعة في عام 2024، ما سيمثل 38% من إجمالي الاستثمارات العالمية خلال بحلول نهاية العقد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بينما يتوقع ارتفاع استثمارات النفط والغاز في أميركا اللاتينية إلى 80 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030، مقارنة بنحو 72 مليار دولار في عام 2024، ما سيمثل 11% من إجمالي الاستثمارات العالمية، بحسب التقرير.

استثمارات الشرق الأوسط والمناطق الأخرى

تمتد توقعات نمو الإنفاق الرأسمالي على أنشطة الاستكشاف والإنتاج العالمية للنفط والغاز إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي سترتفع فيها الاستثمارات إلى 160 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030 مقارنة بنحو 143 مليار دولار في عام 2024، ما سيمثل 22% من الإجمالي العالمي.

كما سترتفع استثمارات النفط والغاز بقطاع المنبع في الشرق الأوسط بنحو 5 مليارات دولار لتصل إلى 65 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030؛ ما سيمثل 9% من إجمالي الاستثمارات العالمية، وتكون الأقل زيادة بين عامي 2024 و2030، مقارنة بجميع المناطق الأخرى.

بينما سترتفع الاستثمارات في أفريقيا إلى 69 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030، مقارنة بنحو 51 مليار دولار في عام 2024؛ ما سيشكل 9% أو أقل قليلًا من الإجمالي العالمي، بحسب التقرير.

وتشير هذه البيانات إلى أن إجمالي الاستثمارات في الشرق الأوسط وأفريقيا معًا قد يصل إلى 134 مليار دولار سنويًا بحلول نهاية العقد بزيادة قدرها 22 مليار دولار سنويًا مقارنة بنحو 111 مليار دولار في عام 2024، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

على الجانب الآخر، يتوقّع ارتفاع استثمارات النفط والغاز في أوروبا بنحو 6 مليارات دولار لتصل إلى 39 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030، مقارنة بنحو 33 مليار دولار في عام 2040، ما سيمثل 4% فقط من إجمالي الاستثمارات العالمية.

كذلك، من المتوقع ارتفاع الاستثمارات في روسيا ومنطقة بحر قزوين إلى 44 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030، مقارنة بنحو 38 مليار دولار في عام 2040، ما سيشكل 4% من الإجمالي العالمي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى